ولي العهد يستقبل الغانم والمبارك والمطاوعة وبعض الوزراء ومحافظ «العاصمة»

سمو ولي العهد يستقبل مرزوق الغانم

.. وسموه يستقبل سمو الشيخ جابر المبارك

ولي العهد يستقبل المستشار يوسف المطاوعة

استقبل سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد بقصر بيان صباح أمس رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم. كما استقبل سمو ولي العهد سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء. واستقبل سمو ولي العهد رئيس المجلس الأعلى للقضاء ورئيس محكمة التمييز ورئيس المحكمة الدستورية المستشار يوسف المطاوعة. واستقبل سمو ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ خالد الجراح الصباح. كما استقبل سموه نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح. واستقبل سمو ولي العهد محافظ العاصمة الشيخ طلال الخالد.

مشعل الأحمد يستقبل رئيس مجلس إدارة «الخطوط الجوية الكويتية»

الشيخ مشعل الأحمد يتسلم درعاً من يوسف الجاسم

استقبل الشيخ مشعل الأحمد نائب رئيس الحرس الوطني رئيس مجلس إدارة الخطوط الجوية الكويتية يوسف الجاسم.

ورحب الشيخ مشعل الأحمد برئيس مجلس إدارة الخطوط الجوية الكويتية، وهنأه وجميع العاملين في الخطوط الجوية الكويتية بمناسبة الذكرى الخامسة والستين لتأسيس الخطوط الجوية الكويتية، وأبدى فخره بالمستوى المشرف الذي وصلت إليه من خلال سعيها الدؤوب لمواكبة كل حديث وجديد وصولا للتميز الذي نفخر به جميعا.

وقدم رئيس مجلس إدارة الخطوط الجوية الكويتية لنائب رئيس الحرس الوطني درعا تذكارية بهذه المناسبة، وأكد عزم الخطوط الجوية على المضي قدما نحو التميز في ميادين النقل الجوي اقليميا ودوليا وصولا لتحقيق الريادة في هذا المجال. وحضر اللقاء مدير ديوان نائب رئيس الحرس الوطني اللواء جمال ذياب.

وزير شؤون الديوان الأميري يستقبل السفير العماني لدى البلاد

استقبل وزير شؤون الديوان الأميري الشيخ علي الجراح في مكتبه بقصر بيان صباح أمس سفير سلطنة عمان لدى دولة الكويت الدكتور عدنان بن أحمد الأنصاري وذلك بمناسبة انتهاء فترة مهام عمله سفيرا لسلطنة عمان الشقيقة.

الشيخ علي الجراح يستقبل السفير العماني

شدد على أهمية تواصل مكاتبها مع البعثات الكويتية

الدعيج: «كونا» حريصة على دعم قضايا الكويت وإبرازها

أكد رئيس مجلس الإدارة المدير العام لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) الشيخ مبارك الدعيج حرص (كونا) والتزامها بسياسة الكويت الخارجية ودعم قضايا الوطن وإبرازها. جاء ذلك في لقاء الشيخ مبارك مع السفير الكويتي لدى إسبانيا عيادة السعيدي في مقر السفارة بالعاصمة مدريد السبت بحضور مدير ادارة التسويق والعلاقات العامة عصام الرويح وأعضاء البعثة الدبلوماسية الكويتية.

وتطرق الجانبان إلى الدور الحيوي لوكالات الأنباء العامة في تعزيز العلاقات بين الدول من خلال التعاون فيما بينها معتبرين أن ذلك التعاون يسهم في توفير مساحات للتفاهم والتقريب بين شعوب البلدان.

وشدد الشيخ مبارك على أهمية تواصل مكاتب (كونا) مع البعثات الكويتية في تلك الدول والتنسيق المستمر معها ومتابعة نشاطها ومشاركاتها في مختلف الفعاليات والمؤتمرات إلى جانب تسليط الضوء على دورها في توطيد العلاقات الثنائية وتعزيزها.

الشيخ مبارك الدعيج والسفير السعيدي مع أعضاء السلك الدبلوماسي

بدوره أشاد السفير السعيدي بدور (كونا) في مد جسور التواصل بين الكويت ودول العالم ودعم العلاقات الثنائية والارتقاء بها مشيرا إلى ان الاعلام الكويتي يحتل مكانة بارزة على الخارطة العربية.

ورحب السعيدي بالمدير العام لـ(كونا) مشيرا إلى أن زيارة الشيخ مبارك إلى إسبانيا جاءت في الوقت المناسب لتساهم في تعزيز العلاقات بين البلدين وتسليط الضوء على مكانة الكويت ودورها الريادي في السعي لتحقيق الأمن والسلام والاستقرار في العالم عملا بتوجيهات صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد.

وتناول الجانبان التطورات السياسية والاجتماعية والأوضاع الاقتصادية في إسبانيا تزامنا مع الانتخابات التشريعية المبكرة كما تطرقا إلى المستجدات على الساحة الأوروبية وتحديات المرحلة المقبلة.

وجاءت زيارة الشيخ مبارك لإسبانيا تلبية لدعوة من رئيس وكالة الأنباء الإسبانية (افي) فيرناندو غارياث لبحث سبل التعاون ومد جسور التواصل بين الوكالتين وذلك ضمن إطار جولة أوروبية لتفقد عمل مكاتب الوكالة وأدائها الإعلامي في عدد من العواصم الأوروبية.

صمام الأمان في حماية الحريات وتحقيق العدالة والمساواة

الكويت تحتفل اليوم بالذكرى السنوي الـ57 لإقرار الدستور

يجدد أهل الكويت اليوم الاثنين احتفالهم السنوي بالذكرى ال57 للمصادقة على دستور البلاد ذلك العقد الوثيق بين الحاكم والشعب وصمام الأمان في حماية الحريات وتحقيق العدالة والمساواة.

ففي 11 نوفمبر عام 1962 صادق الأمير الراحل الشيخ عبدالله السالم (أبو الدستور) وهو الحاكم ال11 للبلاد على دستور الكويت الذي يعد الأقدم بمنطقة الخليج العربي وشكل نقلة نوعية نحو بناء دولة حديثة قائمة على مؤسسات دستورية بهدف خلق إدارة عادلة لكيان هذه الدولة تتساوى فيها الحقوق والواجبات.

ويعبر الدستور عن إرادة الحاكم والشعب في العيش معا تحت مظلة الديمقراطية وبناء دولة القانون كما يعد الوثيقة الكبرى التي تحدد نظام الدولة وتنظيم العلاقة ما بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية.

وقبل إقراره خاض الدستور الكويتي مرحلة مخاض إذ تم انتخاب مجلس تأسيسي لوضع دستور للدولة في يناير عام 1962 كما شكل المجلس لجنة لإعداد مشروع الدستور تتألف من خمسة اعضاء مهمتها إعداد دستور ينظم كيان الدولة وينظم السلطات والحريات على أن يتم عرضه على سمو أمير البلاد آنذاك.

وفي الجلسة الافتتاحية للمجلس التأسيسي ألقى الأمير الراحل الشيخ عبدالله السالم كلمة قال فيها "باسم الله العلي القدير نفتتح أعمال المجلس التأسيسي الذي تقع على عاتقه مهمة وضع أساس الحكم في المستقبل".

وأضاف "أختتم كلمتي بالنصح لكم كوالد لأولاده أن تحافظوا على وحدة وجمع الكلمة حتى تؤدوا رسالتكم الجليلة في خدمة هذا الشعب على أكمل وجه وأحسنه والله ولي التوفيق".

وعقب ذلك تم انتخاب المرحوم عبداللطيف ثنيان الغانم رئيسا للمجلس التأسيسي والدكتور أحمد الخطيب نائبا للرئيس.

ولعل أول مهمة قام بها المجلس التأسيسي هي تشكيل لجنة إعداد مشروع الدستور التي ضمت خمسة اعضاء هم المرحوم عبداللطيف ثنيان الغانم رئيس المجلس التأسيسي وسمو الأمير الوالد الراحل الشيخ سعد العبدالله وكان حينها وزيرا للداخلية ورئيس لجنة إعداد مشروع الدستور المرحوم حمود الزيد الخالد الذي كان وزيرا للعدل ويعقوب يوسف الحميضي عضو المجلس التأسيسي أمين سر اللجنة والمرحوم سعود عبدالعزيز العبدالرزاق عضو المجلس التأسيسي.

وتولى سكرتارية اللجنة الامين العام للمجلس التأسيسي علي محمد الرضوان وشارك في اجتماعات اللجنة الخبير القانوني محسن عبدالحافظ الى جانب الخبير الدستوري الدكتور عثمان خليل عثمان.

واعتبرت مشاركة الأمير الوالد الشيخ سعد العبدالله (رحمه الله) في اللجنة مبادرة سياسية للمرة الأولى في تاريخ الكويت البرلماني سبقتها رئاسة الشيخ عبدالله السالم الصباح للمجلس التشريعي عام 1938. وعقدت لجنة الدستور 23 جلسة جاءت الأولى يوم السبت 17 مارس 1962 والأخيرة في 27 أكتوبر 1962 ثم احالت اللجنة مشروع الدستور بأكمله الى المجلس التأسيسي لمناقشته واقراره.

وبدأ المجلس التأسيسي النظر في مشروع الدستور في 12 أغسطس 1962 وفي جلسته المنعقدة بتاريخ 30 أكتوبر من العام نفسه تمت تلاوة مواد مشروع الدستور ثم أخذ التصويت على المشروع بالمناداة على الأعضاء بالاسم وتمت الموافقة عليه بالإجماع ليقر المجلس مشروع الدستور في جلسته المنعقدة بتاريخ 3 نوفمبر 1962.

وقدم رئيس المجلس التأسيسي الدستور الجديد إلى الأمير الراحل الشيخ عبدالله السالم بقصر السيف في الثامن من نوفمبر 1962 ثم ألقى كلمة قال فيها: "إنه لشرف كبير لزملائي أعضاء لجنة الدستور ولشخصي أن نتقدم إلى سموكم في هذا اليوم التاريخي نيابة عن المجلس التأسيسي بمشروع الدستور الذي رأيتم وضعه للبلاد على أساس المبادئ الديمقراطية المستوحاة من واقع الكويت".

وصادق الأمير الراحل الشيخ عبدالله السالم على الدستور بعد ثلاثة أيام من تاريخ رفعه إليه وتم اصداره وكان على الصورة التي اقرها المجلس ونشر في الجريدة الرسمية في اليوم التالي لصدوره.

بعد مضي 72 يوما فقط على اقرار الدستور أجريت في 23 يناير 1963 اول انتخابات شاملة في الكويت لانتخاب أعضاء مجلس للأمة إيذانا رسميا ببدء العمل بالممارسة السياسية بموجب أحكام الدستور الجديد كما كان المدخل الذي نفذت من خلاله حدود سلطات البلاد الرئيسية وهي التشريعية والتنفيذية والقضائية.

ويتألف دستور الكويت من 183 مادة موزعة على خمسة أبواب أولها عن الدولة ونظام الحكم والثاني عن المقومات الأساسية للمجتمع الكويتي والثالث عن الحقوق والواجبات العامة.

واختص الباب الرابع من الدستور بالسلطات واشتمل على خمسة فصول تناول الأول منها الأحكام عامة والثاني عن رئيس الدولة والثالث عن السلطة التشريعية والرابع عن السلطة التنفيذية والخامس عن السلطة القضائية.

أما الباب الخامس من الدستور فقد احتوى على نصوص الأحكام العامة والمؤقتة.

وأوضحت المذكرة التفسيرية للدستور التي تعتبر بمنزلة العمود الفقري لمواده التصور العام لنظام الحكم في البلاد وفسرت كل المواد التي قد تخضع لأكثر من تفسير أو اجتهاد.

وفي 10 فبراير من عام 1980 شكل الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد لجنة للنظر في تنقيح الدستور تكونت من 35 عضوا.

وعقدت لجنة تنقيح الدستور أول اجتماع لها في 19 فبراير 1980 وحضر الاجتماع الأمير الوالد الراحل الشيخ سعد العبدالله وألقى خطابا في الجلسة مطالبا الأعضاء بالحفاظ على الدستور وصيانة مبادئه الأساسية، مشددا على المسؤولية الملقاة على عاتق اللجنة لخدمة شعب الكويت وتحقيق امنه ورخائه واستقراره.

وأنهت لجنة تنقيح الدستور أعمالها يوم 22 يونيو 1980 بعد أن عقدت عدة اجتماعات استمرت 18 أسبوعا واطلعت خلالها على 13 تصورا من الحكومة وتصور واحد من الأعضاء.

وكان دستور الكويت إبان الغزو العراقي للبلاد في أغسطس 1990 بمنزلة المظلة التي عملت على توحيد صفوف الكويتيين في الداخل والخارج وعززت تمسكهم بشرعيتهم فأهل الكويت في الداخل صمدوا ورفضوا التعاون مع الغزاة في حين اجتمع الكويتيون في الخارج في مدينة جدة السعودية في أكتوبر 1990 وأعلنوا تمسكهم بدستورهم.

وقال الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد في المؤتمر الشعبي بجدة إن "الكويتيين عاشوا منذ القدم في أجواء من الحرية والتزموا الشورى ومارسوا الديمقراطية في إطار دستورنا الذي ارتضيناه".

من جهته قال عبدالعزيز الصقر (رحمه الله) في كلمته أمام المؤتمر إن "استرشاد دستور الكويت بتجارب الدول الأخرى قد عزز هويته الكويتية الصادقة فجاء بمنزلة عباءة سياسية كويتية النسيج والنموذج".

وبعد أن من الله على الكويت بنعمة التحرير وجه الأمير الراحل الشيخ جابر الأحمد كلمة للشعب الكويتي في العشر الأواخر من رمضان في السابع من أبريل 1991 قال فيها إن "الشورى والمشاركة الشعبية في أمور البلاد كانت طبيعة الحياة في بلدنا ولها طرق عدة إلا أن عودة الحياة النيابية هي ما اتفقنا عليه في المؤتمر الشعبي بجدة".

وأضاف الأمير الراحل "..ووفاء بهذا العهد فقد قررنا بعد أن تستقر الأوضاع وتبدأ مسيرة الحياة ويعود أهل الكويت إلى أهلهم.. أن تجري الانتخابات النيابية خلال السنة المقبلة بإذن الله تعالى حسب ما نص عليه دستورنا".

ومنذ صدور الدستور قبل 57 عاما وحتى اليوم تم انتخاب 15 فصلا تشريعيا وتم تشكيل 34 حكومة.

والكويت وهي تحتفل هذه الأيام بذكرى دستورها فإنها تستذكر تاريخا مشرفا من الإنجازات على طريق الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان في ظل الرعاية الأبوية السامية لسمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد وسمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد.